اقتصاد

السعر الجديد للقمح ٢٢٥ ليرة للكيلو.. و«الزراعة»: يحقق ربحاً ٧٠ ليرة للفلاح

هناء غانم

صرح مدير التخطيط في وزارة الزراعة هيثم حيدر لـ«الوطن» بأن الحكومة تسعى لإعادة تنمية قطاع الزراعة، وذلك ضمن البرامج الحكومية التي تتجه نحو دعم الفلاح، مبيناً أن ما يميز الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي الحالي؛ دخول كامل الأراضي المحررة في الخطة، وعودة معظم المزارعين إلى أراضيهم.

وأشار حيدر إلى قرار الحكومة أمس الأول بوضع سعر جديد للقمح مع إضافة مكافأة، ليصل السعر الإجمالي إلى ٢٢٥ ليرة للكيلو، ورفع ٤٠ ليرة مقارنة بالموسم الماضي، ووصفه بالسعر الجيد والتشجيعي باعتباره شكلاً من أشكال الدعم الحكومي، وهو مبني على دراسة التكاليف التي قامت بها لجنة دراسة التكاليف مؤخراً، حيث يعطي هذا السعر زيادة هامش ربح حوالى ٤٥ بالمئة من التكاليف.

وأشار حيدر إلى أن وسطي كلفة كيلو القمح المثقل (البعل والطري والقاسي..وغيره) في الموسم الماضي كان ١٣٥,٨ ليرة، علماً أنه كان السعر ١٧٥ ليرة للكيلو إضافة إلى زيادة ١٠ ليرات مكافأة، ليصبح السعر ١٨٥ ليرة تسلم للفلاح، ما يعني أن الربح وصل إلى ٣٦,٢ بالمئة.

وبين حيدر أن ما يميز الموسم الحالي أمران، الأول هو تحديد السعر بوقت مبكر، وهذا أمر مهم، وضروري للفلاح، والأمر الثاني يتعلق بزيادة المساحات المروية المخططة نتيجة زيادة الهطلات المطرية وتحسن الوضع المائي، ومن المتوقع أن يكون الموسم جيداً مقارنة بالعام الماضي، والذي كان يزيد على ٣ ملايين طن.

بالأرقام، أكد حيدر أن الدراسة حددت تكلفة سعر كيلو القمح هذا الموسم بمبلغ ١٥٥ ليرة، والسعر الجديد يضيف ٧٠ ليرة ربحاً، وهذا يشجع الفلاحين على تسليم محصولهم للحكومة ويحقق لهم عائداً اقتصادياً مقبولاً.

ورأى مصدر مسؤول في وزارة الزراعة أن قرار التسعير يتطلب إجراءات حكومية تسويقية صحيحة لتسهيل عملية التسويق مع السعر الحالي، مؤكداً أهمية الأخذ بالحسبان نسبة الأجرام والشوائب التي تخفض الأسعار، إضافة إلى تخفيض أجور النقل كحل للفلاح حتى يتشجع لتسليم محصوله للحكومة.

ولفت إلى أهمية الواقع الزراعي في المنطقة وتحديد احتياجات الفلاح مع ووضع رؤى لتطويرها زراعياً وإعادتها إلى ما كانت عليه سابقاً، ولا سيما أنه تم خلال هذا العام زراعة أكثر من ١,٣٥ مليون هكتار قمح، منها ٥٨٢ ألف هكتار مروي و٧٧١ ألف هكتار بعل، مؤكداً أن وضع محصول القمح جيد.

بدوره قال رئيس الاتحاد العام الفلاحين أحمد إبراهيم «إن زيادة أسعار السماد في الفترة الأخيرة جعلتنا نعيد النظر في سعر القمح، وينظر إلى التكلفة مع متوسط إنتاج الكهتار الواحد، وعلى هذا الأساس وضعت التسعيرة، مع هامش الربح، وكان المقترح أن تكون الأسعار ٢٠٠ ليرة سورية، لكن جاءت إضافة لها ٢٥ ليرة مكافأة تسويقية على كل كيلو».

وأشار إلى أن السعر يخضع لدرجات حسب الأجرام، أي نوع القمح سواء كان من الدرجة الأولى أم فيه بعض الشوائب، لكن المكافأة على كل الأنواع ذاتها، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الفلاحين، و«نأمل أن يكون الموسم وفيراً، وأن يكون هناك إنتاج يرفد الاقتصاد الوطني، وألا نستورد القمح هذا العام حفاظاً على القطع الأجنبي».

«التموين» تحاول تخفيف الازدحام على «السورية للتجارة» وبيع مخصصات شهرين دفعة واحدة

علي محمود سليمان

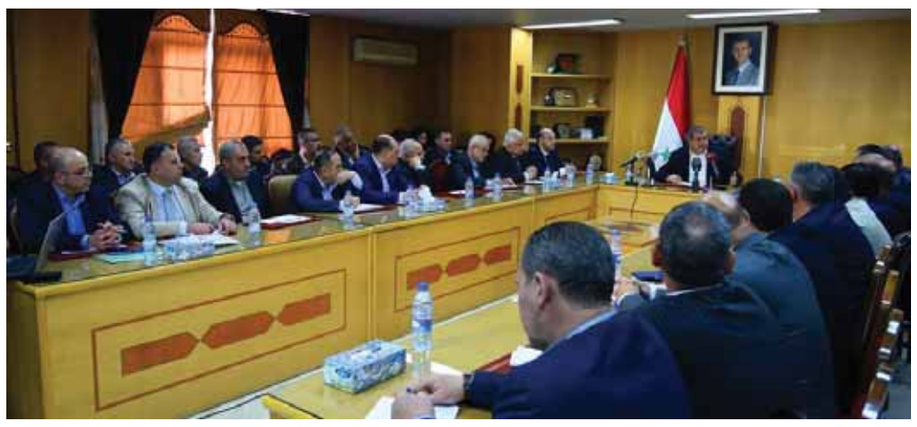

مسابقة لتعيين ٢٠٠٠ عامل في «السورية للتجارة»

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» بأنه ستتم زيادة عدد صالات المؤسسة السورية للتجارة لتغطية أكبر مساحة جغرافية ممكنة، ومن اليوم ستدخل أكثر من ٢٠٠ صالة إلى الخدمة في المحافظات، حيث سيبدأ البيع في صالات المؤسسة الاجتماعية العسكرية وعددها ١٥١ صالة، كما يوجد ٥٣ صالة للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك لتخفيف الازدحام أمام صالات المؤسسة السورية للتجارة ولتلبية الطلب المتزايد من المواطنين.

ولفت إلى انعقاد اجتماع أمس في الوزارة، تم خلاله بحث الخطوات الممكنة لتخفيف الازدحام أمام صالات المؤسسة السورية للتجارة، وذلك ضمن خطة الحكومة الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا.

وأوضح شعيب أنه تم الاتفاق على قيام كل فرع للمؤسسة في المحافظات بتزويد الصالات التابعة له بالمواد الغذائية الأربع وهي السكر والرز والشاي والزيت بشكل يومي، ومع بعضها، بدلاً من تزويدهم بها بشكل منفصل، وذلك ليتمكن المواطن من الحصول على المواد كاملة.

وبين شعيب أنه تم التشديد على تغليف كافة المواد، وبيعها مغلفة، حيث كانت المؤسسة تجد صعوبات في تغليف كافة الكميات المطلوبة، على الرغم من الضغط الكبير في الطلب والذي يؤدي لتوزيع المواد من دون تغليفها، مشيراً إلى أن المؤسسة السورية للتجارة تعاني من صعوبات عدم وجود آليات كافية للنقل والتوزيع، بالإضافة إلى وجود نقص في الكوادر البشرية ضمن صالات المؤسسة، وستعمل الوزارة على دعم المؤسسة لتفادي هذه المشكلة، وخاصة مع ازدياد الطلب من المواطنين في الأيام الأخيرة.

ومن القرارات التي اتخذت للحد من الازدحام أمام الصالات إلزام مؤسسات ومديريات القطاع العام والحكومية بإرسال مندوب من قبلها يومياً إلى صالات المؤسسة للحصول على مخصصات الموظفين في المديرية المعنية ليجري توزيعها على الموظفين بحسب مخصصات البطاقة الإلكترونية لكل موظف.

ونوه شعيب إلى وجود عدة مقترحات تتم دراستها للحد من الازدحام ومن ضمنها بيع المواد الغذائية عبر البطاقة الإلكترونية عن شهرين بدلاً من شهر واحد، بحيث يستلم المواطن مواده المخصصة له عن شهرين وتتم دراسة المقترح للبت فيه قريباً، بالإضافة إلى دراسة المقترحات بالمواد الممكن إضافتها إلى المخصصات للمواطنين والمواد التي تدرس حالياً هي المتة والمعلبات ومن المتوقع الإقرار بشأنها في بداية الشهر الرابع أو الخامس.

وأكد شعيب بأن الوزارة تشدد الرقابة على الأسواق وخاصة المواد المعقمة ومواد النظافة لناحية أسعارها وتوفرها بالأسواق في ظل الطلب المتزايد عليها، وتكثيف الدوريات لمكافحة الغش والتلاعب بالمواد والأسعار وإلزام التجار والباعة بالإعلان عن الأسعار، مع زيادة الرقابة على المعامل والمنشآت الصناعية.

ولفت إلى أن الوزارة ستعمل على زيادة التوعية للباعة والمستهلكين حول ثقافة التغليف والتعبئة للمواد المباعة في الأسواق لضمان السلامة الصحية والغذائية وهو دور مطلوب أيضاً من الجمعيات الأهلية والاجتماعية.

وطلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف الدناف خلال الاجتماع دراسة زيادة الصالات بدمشق في عدة مناطق، مؤكداً أن الاعتماد موجود وجاهز لافتتاح أي صالة يوجد حاجة لها، مؤكداً أنه لا يوجد شراء من تاجر لمصلحة المؤسسة السورية للتجارة، والشراء يكون حصراً من المنتج أو المستورد.

وأكد الدناف ضرورة الإسراع بالإعلان عن مسابقة لتعيين نحو ٢٠٠٠ عامل لتغطية النقص في الصالات المنتشرة بالمحافظات.

ومن المقترحات التي طرحت ضمن الاجتماع إمكانية استخدام أسلوب المعتمدين عبر محلات البقالة في الأحياء وزيادة قنوات البيع وتوفير أجهزة البطاقة الإلكترونية في البقاليات إلى جانب الصالات لزيادة عملية الدعم وتوسيع أماكن البيع، بالإضافة إلى دراسة رفع أجور عمال التحميل والتنزيل لسد النقص في الصالات.

وذكر مدير فرع السورية للتجارة بدمشق يوسف عقلة أن الازدحام يزداد في صالات المناطق المحاذية لمناطق الريف، على حين تحدث مدير فرع السورية في ريف دمشق بأنه سيتم قريباً افتتاح صالة في الزبداني ومضايا ومناطق الغوطة وغيرها.

مدير التأمين الصحي لـ«لوطن»:

التأمين يغطي كل الأعراض الصحية التي تسبق الإصابة بكورونا.. وإن ثبت أنها كورونا تصبح لـ«الصحة»

الوطن

أكد مدير التأمين الصحي في المؤسسة السورية للتأمين نزار زيود لـ«الوطن» أن كل الحالات والأعراض التي تسبق ثبوت إصابة المريض بفيروس كورونا يغطيها التأمين الصحي من جهة المراجعة الطبية في العيادات أو صرف الوصفة الطبية، على حين تنتهي تغطية التأمين الصحي عند ثبوت الإصابة بمرض الكورونا لتصبح الحالة بعدها في عهدة وزارة الصحة لكونها الجهة المختصة بذلك، وذلك لأن كل الأمراض الجائحة في العالم تتصدى لها الحكومات من خلال المرجعيات الصحية في الحكومة، وخاصة وزارة الصحة المعنية بذلك في المقام الأول.

وأكد أنه لا بد من الالتزام بالإجراءات والتعليمات التي عممتها الحكومة كإجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، إضافة للتقيد بالتعليمات الخاصة على مستوى الوزارات والمؤسسات والمحافظة على الحالة العامة من النظافة للمساهمة في الوقاية.

كما أوضح أنه لا يمكن تغطية مثل هذه الأمراض الجائحة (كورنا) من قبل شركات التأمين لعدم التنبؤ بتفاصيل الخطة العلاجية لمثل هذا المرض وتكاليف العلاج المحتملة للمؤمن له.

وبين أنه يتم العمل على تطوير قطاع التأمين الصحي وفق المتاح لتحسين الخدمة ورفع جودتها، مؤكداً أن ملف التأمين الصحي من الملفات المهمة التي يتم بحثها بدقة، ويتم العمل على تحسين هذه الخدمة، مع ضرورة توحيدها وخاصة بين القطاعين الإداري والاقتصادي لدى الجهات العامة بما يحقق عدالة أفضل بين العاملين المؤمن لهم.

بينما يرى العديد من المتابعين لملف التأمين الصحي تحت اسم المشروع الوطني للتأمين الصحي أنه مازال يتم تداوله لتدارك بعض الملاحظات والتدقيق في بعض مواده، وكانت مصادر حكومية مطلعة توقعت أن يدخل المشروع حيز التنفيذ مع النصف الثاني من العام ٢٠٢٠ في حال استمر العمل على إنجاز المشروع بالوتيرة نفسها إذ طلب من الجهات المعنية بالمشروع بحث وتحديد الآليات التنفيذية لتتم دراستها مع اللجان الخاصة واعتماد الآليات والتطبيقات الممكنة والأكثر فاعلية بما يخدم القدرة على تنفيذ المشروع.

خبير في التأمين:

استثناء الأوبئة أمر منطقي وصحيح تأمينياً

الوطن

اهتزت الكرة الأرضية بفيروس كورونا المستجد، وتداعت أركان الاقتصاد العالمي، لم يبق أي مجال حيوي لم تطله آثاره الكارثية، وكلنا أمل بألا يصل هذا الوباء إلى سورية، ما ينبغي عدم توفير أي جهد ممكن مهما كانت كلفته وأعباؤه وألمه، في الوقاية منه ومواجهته.

التأمين كما الاقتصاد بشكل عام لا بدّ من تأثره وبشدة بما يحصل، سواء من ناحية التعويضات التي قد تتحملها شركات التأمين في العالم وتسددها للمتضررين، أم لناحية الأثر المباشر على أعمالها ونشاطها بتأثيره في الحياة الإنسانية والاقتصادية، هذا ما يؤكده الخبير في التأمين الدكتور رافد محمد، مبيناً أنه منذ بداية ظهور هذه النسخة من فيروس كورونا المستجد وتفشيه، والحديث يدور في مختلف بلدان العالم عن مدى التغطية التأمينية للمخاطر المتعلقة به، مهما اختلف توصيفه وتصنيفه.

ولفت إلى أن القليل من دول العالم اعتبرت تكاليف هذا المرض مغطاة تأمينياً، وهي الدول التي تقدم التأمين الصحي على أساس قريب من الضمان الاجتماعي، كما تصنفه على أنه من الأمراض المُعدية أو السارية أو الفيروسات، على حين أغلب الدول اتبعت ما تغطيه وثيقة التأمين النموذجية، التي تستثني بشكل واضح الأوبئة «بعد أن صنفته منظمة الصحة العالمية كوباء» وكذلك تستثني الحجر الصحي وما يتبعه من علاج.

ولمعرفة الأمر بدقة، وموضوعية، فصل الخبير بين مختلف أنواع التأمين التي ترتبط بشكل أو بآخر بالمخاطر الناتجة عن تفشي هذا الفيروس، وتحوله إلى وباء، منها التأمين الصحي، تأمين الحياة، السفر، توقف الأعمال والمسؤولية.

ونوّه بأن وثيقة التأمين الصحي النموذجية والمعتمدة في الأغلبية العظمى من شركات التأمين حول العالم، تستثني بشكل صريح وواضح الأوبئة، وإن غفلت شركات التأمين فيما مضى عن ذكر هذا الاستثناء بوضوحه، فإن الأوبئة التي حدثت خلال السنوات الأخيرة كالسارس، الجمرة الخبيثة، الإيبولا وغيرها، دفعت الشركات إلى الاهتمام والعناية بإيضاح هذا الاستثناء، وهو ما يجري أيضاً من شركات تأمين كثيرة تحاول اليوم تعديل وثائقها لتشمل استثناءً واضحاً للكورونا.

أما قبل تصنيفه كوباء، فإن وثائق التأمين تختلف بين الشركات وبين البلدان في تغطية الحالة، فأغلبيتها تغطي العلاج من باب أنها أمراض تنفسية أو سارية مثلاً.

وأضاف الخبير: «إن موضوع تصنيف المرض على أنه وباء أو سواه، يعود تقديره إلى السلطات الوطنية في بلد شركة التأمين، وفيما إذا كانت ستتبع ما تقرره منظمة الصحة العالمية أم لا، من حيث شمول الوباء للبلد، ولا بد لشركات التأمين من الالتزام بما تقرره السلطات الوطنية في ذلك».

وتابع: «أما موضوع استثناء الأوبئة، فهو أمر منطقي وصحيح تأمينياً لسبب جوهري هو عدم تمكن شركة التأمين من تقدير كلفة الخطر «قياس الخطر»، الذي يمثل شرطاً أساسياً علمياً وعملياً للبدء بأي منتج تأميني، كذلك عدم توافر علاج له».

وفيما يخص تأمين المسافر، بيّن الخبير أنه يغطي عادةً التكاليف الصحية له أثناء سفره، وكذلك تعويض إلغاء الرحلة، فقدان الأمتعة والحقائب، نقل جثمان المتوفى إلى بلده، وبذلك يتضح أن التكاليف الصحية الناتجة عن الكورونا غير مغطاة في حال اعتباره وباء، وكذلك لا يغطي الحجر الصحي، أما ما يثير مخاوف شركات التأمين حالياً هو تعويض إلغاء الرحلات، حيث ألغت الكثير من شركات الطيران أو النقل البحري رحلاتها بسبب هذا الفيروس، ومن ثم فإن شركات التأمين ملزمة بالتعويض للمؤمن له، أو لشركة الطيران المؤمنة «في حال وجود وثيقة تأمين طبعاً» والتي بدورها ملزمة بسداد التعويض لمن تضرر بإلغاء رحلته، كنتيجة لمسؤوليتها اتجاهه.

أما تأمين الحياة، فإنه يغطي حالة الوفاة الناتجة عن الكورونا، وهو من أنواع وثائق التأمين المنفعية، والتي لا تستثني الوفاة بسبب الأمراض مهما كان تصنيفها، طالما أنها حصلت بعد توقيع وثيقة التأمين.

إضافة إلى ما سبق، يبرز تأمين توقف أعمال وفقد الأرباح بسبب الكورونا والإجراءات الوقائية منه، وهنا يوضح الخبير أمرين أساسيين، أولهما أن أغلب وثائق تأمين توقف الأعمال تكون مرتبطة بخطر أصلي مؤمن مثل تأمين الحريق، وفي هذا المثال فإن وقف الأعمال الناتجة عن سبب غير وارد في وثيقة الحريق يكون غير مغطى، وثانيهما أن توقف الأعمال الناتج عن الأوبئة، وإن كان أقل انتشاراً، فإنه لا يغطي توقف الأعمال بأمر من السلطات الحكومية.

وختم الخبير بالتأكيد أنه «بغض النظر عن مدى تغطية شركات التأمين السورية للمخاطر التي قد تقع، فإن تصدي قطاع التأمين لمهامه ومسؤولياته الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، في مواجهة هذا الوباء، ستكون بداية مهمة لاستعادة الثقة به».

كورونا و«المصاري».. الحجر على الأوراق النقدية في بعض الدول

الوطن

لا شك بأن تفشي فيروس كورونا عالمياً وامتداده للجوار السوري سيكون له تأثير نوعاً ما على الاقتصاد السوري، والذي يعاني أصلاً منذ تسع سنوات جراء الحرب على سورية من تدمير أبرز مقومات صموده بشكل ممنهج، فحركة التجارة الخارجية التي شهدت عودةً خجولة من بوابة التصدير خلال العامين الماضيين مرجحة للتأثر، علماً بأن الاستيراد يرزح أصلاً تحت وطأة العقوبات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب مع أغلبية دول العالم باستثناء الشركاء التجاريين لسورية والمتمثلين بشكل رئيسي بالصين وإيران، وهنا سيكون التأثير جلياً وواضحاً نتيجةً لكون هاتين الدولتين تحتلان المرتبتين الأولى والثالثة عالمياً في انتشار الفيروس وعدد الوفيات، وقد تراجع الإنتاج فيهما نتيجةً لإجراءات الحجر الصحي واتباع أساليب الوقاية وتوقف المعامل والمنشآت، كما تراجع الطلب على منتجاتهما «وبالأخص المنتجات الصينية» عالمياً تخوفاً من انتشار الفيروس عبر البضائع الواردة وحركة الاستيراد من ناحية أخرى.

ويرى الخبير المصرفي علي محمد أن تحديد مدى تأثر الاقتصاد السوري سلباً نتيجة لهذا الفيروس يتوقف على قدرة دول العالم على الحد من انتشار الفيروس وعدم إطالة فترة انتشاره وإيذائه للجنس البشري، فتوقعات نمو جميع الاقتصاديات العالمية للعام ٢٠٢٠ قد انخفضت ونحن لا نعيش منفصلين عن هذا العالم، فمثلاً انخفض النمو المتوقع للصين من ٦٪ إلى ٤,٩٪، وللولايات المتحدة الأميركية من ٢,٢٥٪ إلى ١,٩٪، ولمنطقة اليورو من ١,٢٥٪ إلى ٠,٧٥٪.

أما من ناحية القطاع المصرفي في سورية، فيبين محمد أن الإجراءات الاحترازية التي أعلنت عنها الحكومة السورية للوقاية من الفيروس عشية ١٣/٣/٢٠٢٠ والتي اتبعها مصرف سورية المركزي بتطبيقه لهذه الإجراءات، تعتبر في إطار الوقاية العامة لموظفي المصارف كافة وللمتعاملين معها من العملاء، سواء من ناحية إجراءات التعقيم أم إجراءات الوقاية العامة، وهذا يتطلب بطبيعة الحال تطبيق كل ما يصدر لاحقاً عن دول العالم من إجراءات وقاية للقطاع المصرفي تثبتها تجاربهم واختباراتهم، وفي هذا الصدد، قد يؤثر هذا الوباء العالمي مؤقتاً على القطاع المصرفي من ناحية تباطؤ حركة التسليف والإيداع نتيجةً لتروي الأفراد وبعض قطاعات الأعمال في استمرار إنتاجهم وأعمالهم كما السابق لحين اتضاح مسيرة القضاء على هذا الفيروس عالمياً، ولاسيما أن سورية أعلنت خلوها منه حتى تاريخه، وبالتالي فإن محصلة عمل قطاع الأعمال قد تبقى على حالها خلال الفترة المرحلية القادمة، حيث ستتضرر وتتوقف بعض المصالح كالمطاعم ومحال المأكولات الجاهزة وشركات النقل وشركات السياحة، في حين سيزداد نشاط قطاعات أخرى كشركات الأدوية والمنظفات وبعض الشركات التي تقدم بديلاً لبعض المنتجات المستوردة والتي قد يتوقف استيرادها، أما الكلام عن احتمال حدوث أزمة سيولة لدى المصارف جراء تهافت المودعين للسحب فهو أمر مبالغ فيه، ومستبعد، نظراً لأن سيولة المصارف كافية ولن يشكل هذا الأمر ضغطاً عليها مطلقاً، ولنا في حرب امتدت تسع سنوات عبرة في ذلك.

من ناحية أخرى، وكون تأثير فيروس كورونا يمتد ليمس بعض أساسيات الاقتصاد العالمي وهو التعامل النقدي، فقد أشار الخبير المصرفي إلى أن منظمة الصحة العالمية حذرت من إمكانية انتقال عدوى الكورونا من خلال ملامسة الأوراق النقدية في الدول التي سجل فيها إصابات مما يسهم في سرعة انتشاره، وفي ظل التخوف العالمي من ذلك فقد توجهت بعض الدول إلى الحجر على الأوراق النقدية القادمة لها من بعض الدول التي انتشر فيها الوباء، فمنذ بداية شهر آذار الحالي بدأت الولايات المتحدة الأميركية بعزل الدولارات الواردة إليها من آسيا لمدة ١٠ أيام (تحديداً الواردة من تاريخ ٢١/٢/٢٠٢٠) بغية معالجتها بالأشعة فوق البنفسجية أو إتلافها بالكامل قبل إعادة تدويرها في النظام المالي، وكذلك فقد منعت كوريا الجنوبية التعامل بالعملة الورقية ويبدو أن فرنسا تتجه لنفس الإجراء، فكما نعلم يتم تداول نحو ١,٧٥ تريليون دولار في العالم وهذه الأوراق معرضة لاستقبال نحو ٣٠٠٠ نوع بكتيريا ومنها الكورونا، وهذا يعني ضرورة الانتقال عالمياً إلى التخفيف قدر الإمكان من التعامل النقدي والاكتفاء بإجراء تحويلات إلكترونية بين حسابات المتعاملين، وفي حال توجه جميع الدول مستقبلاً إلى هذا الفعل، يكون فيروس كورونا قد أهدى علم الاقتصاد هدية ثمينة لا تعوض.

وانطلاقاً من ذلك، فإن قيام الحكومة السورية بتسريع خطوات تطبيق منظومة الدفع الإلكتروني وزيادة توعية المواطنين حول ضرورة الانتقال من التعامل النقدي إلى التعامل الإلكتروني سوف يشكل رافعةً مالية للاقتصاد من جهة، وللقطاع الصحي من جهة أخرى، ولاسيما أن المصرف المركزي والمصارف العاملة في سورية تبدي كل مرونة في سبيل ذلك ولعل تطبيق القرار الخاص بنقل ملكيات العقارات والسيارات الساري منذ ١٥/٢/٢٠٢٠ خير دليل على سهولة فتح الحسابات المصرفية ويسر عمليات التحويل بين الحسابات المصرفية.